

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في أهم مؤشرات الدولية خلال الفترة 2005-2012

د. عبد الكريم بعدادش
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة محمد بوقرة - بومرداس

الملخص

من عوائق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية عدم توافر المناخ الملائم لهذا النوع من الاستثمار في هذه البلدان، والجزائر منها. لذلك جاء هذا البحث يستهدف عرض وتحليل أهم المؤشرات الدولية ذات الصلة بقياس مناخ بيئة الأعمال للاستثمار السالف الذكر، وموقع الجزائر في هذه المؤشرات خلال الفترة 2005 - 2012.

وقد توصل البحث إلى أنه لا يوجد تطابق بين مختلف المؤشرات المعنية بقياس مناخ الاستثمار، حيث صنفت بعضها الجزائر ضمن درجة المخاطر المنخفضة أو درجة الاستثمار، بينما مؤشرات أخرى صنفت الجزائر ضمن درجة المخاطر المرتفعة. كما أنّ بعض المؤشرات تشير إلى صعوبة بيئة الأعمال وضعف الشفافية والتنافسية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، مناخ الاستثمار، الجزائر.

SUMMARY :

Among obstacles of the foreign direct investment flow to the developing countries is non availability of the appropriate climate for this type of investment in this countries, and Algeria is one of them. There fore, this research came purposely to display and analyze the principal international indices that have a connection to measurement

of climate business environment for investment mentioned previously and the Algeria position in these indices during the period between 2005 and 2012.

And research came to find that there is no consistency between the different indices which are concerned to investment climate measurement, some of them was classified Algeria within the low risks degree or investment degree, while other indices classified Algeria within the high risks degree. As some indices point out to the difficulty of the environment climate and weakness of credibility and competitiveness in Algeria

KEYWORDS: Foreign investment, Investment climate, Algeria

RÉSUMÉ

Parmi les obstacles des flux de l'investissement direct étranger aux pays en voie de développement l'absence du climat de ce type d'investissement dans ces pays y compris l'Algérie. De ce fait cette étude vise l'exposition et l'analyse des principaux indicateurs internationaux qui mesurent le climat des affaires de l'investissement précité, ainsi la position de l'Algérie dans ces indices pendant la période allant de 2005 à 2012.

Il ressort de la présente étude qu'il n'y a pas de coïncidence entre les déferents indices concernés par le climat d'investissement où l'Algérie a été classée au degré d'investissement ou de faibles risques, cependant d'autres indices classent l'Algérie au degré d'hautes risques. Ainsi que quelques indices indiquent les difficultés du climat des affaires et la faiblesse de la transparence et la compétitivité en Algérie.

LES MOTS CLÉS: Investissement étranger, climat d'investissement, l'Algérie.

المقدمة

للاستثمار مكانة متميزة في مختلف السياسات التنموية التي تعتمدها الحكومات، وذلك اعتبارا للآثار المتنوعة التي يحدثها على الاقتصاد الوطني ككل؛ إذ أنه أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وله دور معتبر في توفير مناصب الشغل وإنتاج

السلع والخدمات التي تمون السوق المحلي والدولي. لذلك تهتم حكومات مختلف الدول بإدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح المستثمرين.

إن إقامة المشاريع الاستثمارية تستدعي مستلزمات - تمويلية وتكنولوجية وتسييرية... الخ- غير متوفرة محليا بالقدر الكافي كما ونوعا، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة البحث عن هذه المستلزمات خارج الدولة. والتي من أشهرها والأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تبرز تقارير الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرة عن بعض المؤسسات والهيئات الدولية، أن هناك دولا تستقطب الاستثمار السالف الذكر بدرجة عالية بينما دولا أخرى لا تستقطب إلا اليسير منه، لأسباب من أهمها مدى ملائمة بيئة الأعمال لهذا النوع من الاستثمار، ما يصطلح عليه بمناخ الاستثمار. وقد دفع تنافس الدول على جلب هذا النوع من الاستثمار إلى العمل على تحسين المناخ الاستثماري، وذلك "بتهيئة البنية الأساسية و تبني تشريعات مختلفة بشأنه وتقديم مختلف الحوافز والضمانات..." (فارس فضيل، 2004، ص 20) وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى رفع العراقيل التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من جهة وتقديم تسهيلات وحوافز من جهة أخرى.

بناء على ما سبق، جاء هذا البحث لدراسة تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2005-2012، وذلك من خلال المحاور التالية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه،
- ✓ أهم المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار،
- ✓ موقع الجزائر في أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار،

✓ خلاصة واستنتاجات.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه

1.1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي

المباشر⁽¹⁾ نكتفي بالإشارة إلى بعضها.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر. (OCDE, 1992, p 3).

- يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته (World Bank, 1996, p 35).

- كما يُعرف بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة (UNCTAD, 1997, p 108).

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص - أو أكثر - طبيعي و/أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية وغير مالية) على أن يكون لهذا

(1) للاطلاع على هذه التعاريف يمكن الرجوع إلى: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 48.

المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/ أو خدمات غير ممنوعة قانونا، بهدف تسويقها محليا و/ أو دوليا. (بعداش، رسالة دكتوراه، ص 51).

2.1- تعريف مناخ الاستثمار: يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، ص 15). كما يُعرف مناخ الاستثمار على أنه "بيئة السياسة الاقتصادية، المؤسساتية، والسلوكية (comportemental) الحالية والمتوقعة التي تؤثر على المردودية والأخطار المرتبطة بالاستثمارات. (Banque Mondiale, 2005, p 1)

ويتكون مناخ الاستثمار من عدة عناصر توحى في مجملها مدى ملاءمة البيئة المحلية لاستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية أو العكس. وهناك عدة تقسيمات لهذه المكونات، منها ما اعتمده المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. حيث تقسم مكونات هذا المناخ إلى ثلاثة محاور أساسية، هي: المكونات السياسية، والمكونات الاقتصادية والاجتماعية، والمكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية.

إن المجال المتاح لهذا البحث لا يسمح بعرض كل هذه المكونات بتفصيلها؛ لذلك ارتأينا الاكتفاء بعرض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار التي تضمنت الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة (2005-2012).

2. أهم المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار

أفرزت النظريات والتحليل الاقتصادية متغيرات اقتصادية عديدة غير منظورة وليس لها قياسات كمية. وأكثر من ذلك فقد وجدت ظواهر وإشكالات من الصعب تحديدها في بعد واحد أو قياسها اقتصاديا وذلك لكونها ظواهر متعددة الأبعاد، أو لأن المفهوم النظري لهذه الظواهر لا يقابله متغير كمي أو كيفي واحد. وعليه فقد لجأ الباحثون إلى قياس هذه الظواهر جزئيا بمؤشرات تعكس الجانب الملموس منها أو استخدام مؤشرات تقريبية لقياس حجمها. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص 2) ومناخ الاستثمار هو من الظواهر المتعددة الأبعاد والتي تتداخل فيه عدة متغيرات كمية وكيفية.

تصدر بعض المؤسسات الدولية تقارير دورية متخصصة في تقييم مدى ملائمة بيئة الأعمال في الكثير من دول العالم ومنها الجزائر. وتتضمن هذه التقارير جملة من المؤشرات يمكن تصنيفها - بغرض تسهيل الدراسة - إلى صنفين هما: المؤشرات الاقتصادية، ومؤشرات المخاطر القطرية.

1.2- المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

1.1.2- **المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية:** أسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هذا المؤشر سنة 1996 الذي يتضمن مؤشرات فرعية ثلاثة تعبر عن أهم محاور السياسة الاقتصادية، وهي:

أ- **مؤشر السياسة المالية:** ويهتم بالعجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد. ويتم تقييم هذا المؤشر على النحو التالي.

نقاط المؤشر	تغير عجز الميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نقاط المؤشر	تغير عجز الميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
3-	ارتفاع العجز بـ 10% وأكثر	0	انخفاض العجز بأقل من 1% إلى ارتفاع بـ 1%
2-	ارتفاع العجز من 5% إلى أقل من 10%	1+	انخفاض العجز بـ 1% إلى 2,5%
1-	ارتفاع العجز بأكثر من 1% إلى أقل من 5%	2+	انخفاض العجز بـ 2,5% إلى 3,5%
		3+	انخفاض العجز بأكثر من 3,5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 109. من الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

ب- مؤشر التوازن الخارجي: ويحسب بالاعتماد على العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد. ويقيم هذا المؤشر كالآتي.

نقاط المؤشر	تغير عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نقاط المؤشر	تغير عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
3-	ارتفاع العجز بـ 10% وأكثر	0	انخفاض العجز بأقل من 1% إلى ارتفاع بـ 2%
2-	ارتفاع العجز من 5% إلى أقل من 10%	1+	انخفاض العجز بـ 1% إلى أقل من 2%
1-	ارتفاع العجز بأكثر من 2,5% إلى أقل من 5%	2+	انخفاض العجز بـ 2% إلى أقل من 4%
		3+	انخفاض العجز بأكثر من 4%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 110. من الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

ج- مؤشر السياسة النقدية: ويهتم بتغيرات معدل التضخم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد. حيث يقيم هذا المؤشر الفرعي من صفر إلى ثلاث نقاط كالتالي.

نقاط المؤشر	التغير النسبي في معدل التضخم
0	- انخفاض معدل التضخم بأقل من 1% إلى ارتفاع بـ 4,5%
1+	- انخفاض معدل التضخم بـ 1% إلى أقل من 5%
2+	- انخفاض معدل التضخم بـ 5% إلى أقل من 25%
3+	- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 111. من الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

تُحسب قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية بالمتوسط الحسابي للمؤشرات الثلاثة الفرعية المذكورة أعلاه، وتتراوح قيمته بين -3 و +3، حيث تعبر القيمة الأكبر عن وضع أحسن لمناخ الاستثمار، أي:

- أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار،
- من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار،
- أعلى من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

2.1.2- مؤشر سهولة أداء الأعمال: يهتم هذا المؤشر برصد مختلف الإصلاحات التي تقوم بها الحكومات الهادفة إلى توفير المزيد من السهولة في بيئة الأعمال عالميا وعربيا، وذلك من خلال عشرة مؤشرات فرعية، هي: "مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، وأخيرا

مؤشر إغلاق المشروع". المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2012، ص 9).

هذه المؤشرات الفرعية السالفة الذكر تنفرع هي الأخرى إلى مؤشرات تحت فرعية أخرى - من غير المناسب عرضها في هذا البحث - . ويتم ترتيب الدول التي يشملها التقييم بناء على قيمة هذا المؤشر، حيث تنجز الحكومات بعض الاصلاحات ذات الصلة ببيئة الأعمال والمتضمنة في المؤشرات الفرعية العشرة المذكورة أعلاه، وذلك بهدف تحسين مناخ الاستثمار ومن ثمّ تحسين ترتيبها الدولي وفق هذا المؤشر.

3.1.2- **مؤشر الشفافية:** على مدار السنوات العشرين الماضية، بدأت تنتشر أساليب قياس وتحليل الفساد. انصبّت الجهود الأولى في مطلع التسعينيات إلى حد بعيد على مقارنة مستويات إدراك وجود الفساد في مختلف الدول كأداة لتوعية الجمهور وحشد الزخم من أجل التغيير (الشفافية الدولية ، 2013، ص 222). وفي هذا السياق، قامت بعض المنظمات الدولية والإقليمية بإصدار مؤشرات تقيس مدى نفشي ظاهرة الفساد في العديد من دول العالم. وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص 3).

وسيقترن هذا البحث على المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية باعتباره من أشهر المؤشرات في موضوع الشفافية والحد من الفساد على مستوى العالم. ويتكون هذا المؤشر من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل ثلاثة مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحيد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم

وتعاملهم مع القدرات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتستمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة." (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 178).

يتضمن هذا المؤشر إحدى عشرة درجة من صفر إلى عشرة [0 - 10] حيث تعبر الدرجة صفر على انعدام الشفافية وانتشار الفساد بينما الدرجة العاشرة تعبر عن شفافية عالية.

4.1.2 مؤشر التنافسية العالمي: لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للتنافسية، حيث اعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة." (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، ص 21). فيما عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية الدولية بأنها "المقدرة على توليد المداخل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه التعرض للمنافسة الدولية" (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، ص 21).

وتبرز أهمية مؤشر التنافسية باعتباره أداة تحليلية لتحديد الموقع التنافسي لكل دولة على المستوى الدولي أو الإقليمي حسب نوعية المؤشرات. ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس بسويسرا بنشر تقرير سنوي حول التنافسية في العالم، مستندا على مؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية الوطنية لعينة واسعة من الدول." (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص 16).

وبعدما كان يتضمن هذا المؤشر الإجمالي مؤشرين فرعيين هما: مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية، تم تطويره وصار يتضمن ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر المتطلبات الأساسية ومؤشر معززات الكفاءة ومؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي. حيث تتراوح قيمة المؤشر الإجمالي بين واحد وسبعة [1-7]

ويتم ترتيب الدول المشمولة بهذا المؤشر حسب قيمة هذا المؤشر لكل دولة مقارنة مع قيمة ذات المؤشر لبقية الدول.

5.1.2- مؤشر التنافسية العربية: يستند بناء هذا المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث يُعرّف التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالاً للتنافس مع الأمم الأخرى." (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2012، ص 62). كما تعني التنافسية "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية." (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2012، ص 21).

وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين فرعيين هما:

أ- مؤشر التنافسية الجارية: يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار "العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير، والتي لا تتطلب تغيراً في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد." (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص 12).

ب- مؤشر التنافسية الكامنة: يتضمن "تلك الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل التي تؤثر في مستويات التنافسية في الأجل الطويل." (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص 13).

شمل مؤشر التنافسية العربية في تقاريره الصادرة منذ سنة 2003 على:

- 19 دولة منها 16 دولة عربية و 03 دول غير عربية، في تقرير 2003،
- 21 دولة منها 16 دولة عربية و 05 دول غير عربية، في تقرير 2006،
- 24 دولة منها 16 دولة عربية و 08 دول غير عربية، في تقرير 2009،
- 30 دولة منها 17 دولة عربية و 13 دولة غير عربية، في تقرير 2012.

لم يكن بالإمكان إدراج كل الدول العربية، حيث أنها تتفاوت بشكل كبير في مجال توفر البيانات، وقد حظى إدراج أكبر عدد ممكن من الدول باهتمام كبير دون التقليل من فعالية النتائج وجودتها. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2012، ص 24). وتضمن هذا المؤشر علاوة على أغلب الدول العربية بعض الدول غير العربية كدول للمقارنة، تم اختيارها باعتبارها دولا قريبة في أوضاعها الاقتصادية مع نظيراتها العربية في الماضي القريب، ثم تمكنت من النهوض باقتصادياتها وصارت الآن - دول المقارنة - دولا صاعدة يليق أن تستأنس الدول العربية بها لمعرفة مدى التقدم أو التراجع في الشأن الاقتصادي. إذ إنه ليس من المهم ترتيب الدول العربية مع كل دول العالم، بل الهدف من التقرير هو حساب فجوة التنافسية مع مجموعة من الدول، التي يعتبر أداؤها في المتوسط متفوقا. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2012، ص 24).

يتم ترتيب الدول المشمولة بمؤشر التنافسية العربية بناء على رصيد كل دولة من النقاط التي تتراوح بين صفر والواحد الصحيح [0 - 1]، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد دلّ ذلك على تحسن الوضع التنافسي للدولة، والعكس كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دلّ ذلك على تراجع الوضع التنافسي للدولة.

2.2- مؤشرات المخاطر القطرية

تهتم هذه المؤشرات بتقييم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل، كالعوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية... الخ. ومن أشهر هذه المؤشرات: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ومؤشر اليوروموني، ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية، ومؤشر وكالة دان أند برادستريت، ومؤشر الانستيتوشينال انفستور للتقويم القطري.

1.2.2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر المخاطر

المتعلقة بالاستثمار من خلال ثلاثة محددات حيث تعطى هذه المحددات الفرعية أوزاناً نسبية. فالمخاطر السياسية ترجح بنسبة 50%، والمخاطر الاقتصادية بنسبة 25%، والمخاطر المالية بنسبة 25%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، ص 229). نلخصها في الجدول الموالي.

المحددات الفرعية	المتغيرات المعنية بالتقييم
المخاطر السياسية	درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.
المخاطر المالية	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.
المخاطر الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 270، من الموقع الإلكتروني www.dhaman.org.

ويُقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح أدناه.

درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة منخفضة جدا	100 – 80
درجة مخاطرة منخفضة	79,5 – 70
درجة مخاطرة معتدلة	69,5 – 60
درجة مخاطرة مرتفعة	59,5 – 50
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	49,5 – 00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 124، من الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

2.2.2- مؤشر اليوروموني (Euro money) للمخاطر القطرية: يقيس هذا

المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، ص 58). وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.

يتكون هذا المؤشر من تسعة عناصر موزونة نسبيا كما هي موضحة أدناه.

الوزن النسبي	عناصر المؤشر	الوزن النسبي	عناصر المؤشر	الوزن النسبي	عناصر المؤشر
05%	توافر التمويل للمدى القصير	10%	متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته	25%	المخاطر السياسية
05%	النفاذ لأسواق رأس المال	10%	التقييم الائتماني للقطر	25%	الأداء الاقتصادي
05%	معدل الخصم عند التنازل	05%	توافر الائتمان المصرفي	10%	مؤشرات المديونية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 59، من الموقع الإلكتروني www.dhaman.org.

بعد حصول كل دولة على تقييمها وفقا للعناصر العشرة الفرعية المكونة لمؤشر اليورومني يتم تصنيف الدول المعنية حسب النقاط المحصل عليها ضمن إحدى الدرجات التالية:

- درجة مخاطرة منخفضة جدا،
- درجة مخاطرة منخفضة،
- درجة مخاطرة معتدلة،
- درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

3.2.2 - **مؤشر الكوفاس (Cofas) للمخاطر القطرية:** يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، ص 230). وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين، هما:

- مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) و التي بدورها تتفرع إلى أربع درجات فرعية من A1 إلى A4، حيث A1 هي أعلى درجات الاستثمار أي هي سقف هذا المؤشر،
- مجموعة درجة المضاربة و يشار إليها بالأحرف B، C، D، حيث تشير الدرجة D إلى أعلى درجات المخاطرة، أي هي أدنى درجات المؤشر. والجدول التالي يوضح هذه الدرجات.

درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

التوصيف	مستويات المؤشر	درجات الاستثمار/المضاربة
البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.	A 1	درجات الاستثمار
احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.	A 2	
بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.	A 3	
سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.	A 4	
يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.	B	درجات المضاربة
قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.	C	
ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.	D	أعلى درجات المضاربة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص ص 230-231، من الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

4.2.2- مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر

المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي وذلك من خلال أربع مجموعات من المتغيرات نلخصها في الجدول أدناه.

المخاطر	البيان
المخاطر السياسية	البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية
المخاطر الاقتصادية الكلية	معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل.
المخاطر الخارجية	وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية.
المخاطر التجارية	الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 57، من الموقع الإلكتروني www.dhaman.org.

يتكون هذا المؤشر من سبع درجات، حيث تشير الدرجة الأولى إلى مخاطرة أقل والدرجة السابعة إلى أعلى مخاطرة. وكل درجة تتضمن أربع مستويات فرعية يشار إليها بالأحرف a و b و c و d، باستثناء الدرجة السابعة التي لا تتضمن مستويات فرعية.

5.2.2- مؤشر الانستيتوشينال انفسنور للتقويم القطري: يتم احتساب هذا المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية، يتم الحصول عليها من قبل خبراء الاقتصاد ومحليي المخاطر السيادية في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى. وتصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى مائة، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطر. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008، ص 280).

وتتراوح درجات هذا المؤشر بين درجة المخاطرة المنخفضة جدا ودرجة المخاطرة المرتفعة جدا.

3- موقع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

تناولنا فيما سبق بعض المؤشرات التي تصدرها هيئات اقليمية وأخرى دولية تخص قياس مناخ الاستثمار في الكثير من بلدان العالم، وفي هذا الجزء من البحث نقوم بعرض موقع الجزائر في هذه المؤشرات بهدف استنتاج مدى تحسن هذا المناخ أو تراجعها خلال الفترة المعنية بالدراسة 2005-2012.

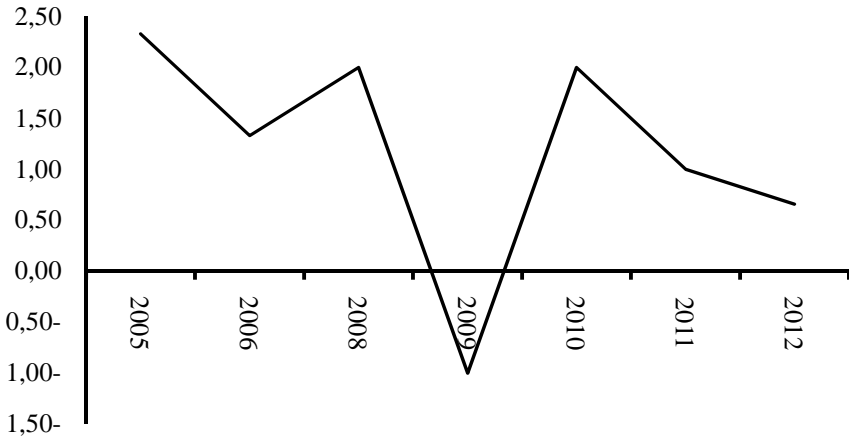
1.3- موقع الجزائر في المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

1.1.3- موقع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية

بملاحظة الشكل البياني رقم 01 نستنتج أن المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في تدبب بين التحسن والتراجع خلال الفترة 2005-2010. ثم تراجع خلال السنتين الأخيرتين (2011-2012) إلى أدنى من المستوى الذي بلغه بين 2005 و2008، كما يوضحه المنحنى في الشكل أدناه.

الشكل رقم 01

التمثيل البياني للمؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر خلال 2005-2012



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

وبتصفح الجدول أدناه نلاحظ أن مؤشر التوازن الخارجي بلغ أقصاه طوال الفترة المدروسة باستثناء سنة واحدة (2009)، وهذا من خلال الفائض المحقق في الميزان الجاري نتيجة ارتفاع أسعار صادرات المحروقات والتي تمثل أكثر من 97% من الصادرات السلعية.

بينما مؤشر السياسة النقدية فكان معدوما طوال الفترة 2005-2012، باستثناء سنة 2005 فقط، مما يعني تحكم مقبول في معدل التضخم. لكن مؤشر السياسة المالية متذبذب تتراوح قيمته بين سالب بثلاث درجات إلى موجب بثلاث درجات. أي أن عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتأرجح بين الانخفاض والارتفاع.

الجدول رقم 01

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر خلال 2005-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2006	2005	البيان
0,66	1	2	1-	2	1,33	2,33	درجات المؤشر المركب ^(*)
1-	0	3	3 -	3	1	3	- مؤشر السياسة المالية
0	0	0	0	0	0	1	- مؤشر السياسة النقدية
3	3	3	0	3	3	3	- مؤشر التوازن الخارجي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة، من الموقعين الإلكترونيين www.iaicg.org و www.dhaman.org.
- Banque d'Algérie, Evolution économiques et monétaires en Algérie, divers rapports, du site: www.bank-of-algerie.dz.

(*) قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية حسب من طرف الباحث بالمتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات الثلاثة الأخرى.

غير أنه خلال جميع السنوات المذكورة في هذا الجدول كانت قيمة المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية موجبة باستثناء سنة 2009. وبلغت أقصاها سنة 2005 بـ 2,33. بينما سجلت أدنى قيمة موجبة سنة 2012 بـ 0,66 بسبب انخفاض مؤشر السياسة المالية في هذه السنة، والذي كان سالبا مع شبه استقرار في درجة مؤشر السياسة النقدية، ودرجة مؤشر التوازن الخارجي.

مما سبق يتضح أن ثلثي (3/2) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية في الجزائر متحكم فيهما داخليا وهما السياسة النقدية والسياسة المالية. بينما الثلث (3/1) الآخر غير متحكم فيه داخليا وهو التوازن الخارجي لارتباطه بأسعار صادرات المحروقات، والتي تعتبر مصدر الفائض المحقق في الميزان الجاري الجزائري. ومن ثم ينبغي التركيز أكثر على تحسين مؤشر السياسة النقدية ومؤشر السياسة المالية لتحقيق تطور مستمر في المؤشر المركب السالف الذكر.

وكخلاصة للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للجزائر نقول أن قيمته مقبولة في بعض السنوات ومنخفضة في أغلب سنوات الفترة المدروسة. كما أن مستواه سنتا 2011 و2012 تراجع إلى أدنى من المستوى المحقق قبل سنة 2008. مما يدل على الاتجاه التراجعي في مناخ الاستثمار خلال أغلب السنوات المعنية بالدراسة. مع التنبيه إلى أن العنصر الأساس في تحسن قيمة هذا المؤشر هو ارتفاع أسعار صادرات المحروقات، وهو عنصر تتحكم فيه أوضاع الاقتصاد العالمي وغير مستقر، ولا يمكن التعويل عليه.

2.1.3- موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال: يشير الترتيب العالمي

للجزائر ضمن هذا المؤشر إلى أن أداء الأعمال في الجزائر ليس بالسهل، وأن موقعها يعرف تراجعا مستمرا منذ سنة 2006 إلى سنة 2012، إذ انتقل من المرتبة 116 من ضمن 175 دولة سنة 2006 إلى المرتبة 136 من ضمن 181 دولة سنة

2009، ثم إلى المرتبة 152 من ضمن 185 دولة سنة 2012. والجدول أدناه يوضح هذا.

الجدول رقم 02

ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005-2012

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا	128	116	125	125	136	136	143	152
عدد الدول	155	175	178	178	181	183	182	185

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- سنوات 2005-2007: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، 2006 و2007، من الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.
- سنوات 2008 - 2012: البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، سنوات مختلفة من الموقع الإلكتروني www.doingbusiness.org

وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال نجد ترتيب الجزائر عالميا خلال السنوات 2009 و2010 و2011 و2012 يفوق المرتبة 110 في ثمانية مؤشرات من ضمن عشرة مؤشرات. وقد تدهور هذا الترتيب بين سنتي 2006 و2011 في جميع المؤشرات الفرعية باستثناء مؤشرين فقط، مما يدل على صعوبة بيئة الأعمال في الجزائر مقارنة مع باقي بلدان العالم التي يشملها هذا المؤشر.

الجدول رقم 03

ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال 2006، و-2012
2009

إغلاق المشروع	إنفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمر	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	توظيف العاملين	استخراج تراخيص البناء	بدأ المشروع	السنوات
41	61	109	169	60	117	152	93	117	120	2006
49	126	118	166	70	131	162	118	112	141	2009
51	123	122	168	73	135	160	122	110	148	2010
51	127	124	168	74	138	165	122	113	150	2011
-	125	128	165	79	152	172	-	137	155	2012

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، وسلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، أعداد مختلفة، من الموقعين الإلكترونيين www.dhaman.org، و www.iaigc.org.

3.1.3- موقع الجزائر في مؤشر الشفافية: يتبين من درجات المؤشر الواردة في الجدول رقم 04 أن مستوى الشفافية في قطاع الأعمال ضعيف، مما يعني ضمناً الانتشار الواسع للفساد وتفشيهِ في الأوساط الحكومية. إذ أن درجات هذا المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة [0 - 10] وكلما كانت القيمة أقرب من الصفر دلّ ذلك على ضعف الشفافية وانتشار الفساد، وهي الوضعية الملحوظة في حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 والتي لم يبلغ فيها مؤشرها للشفافية ثلث درجات الشفافية العالمية، إذ تراوحت درجاته بين 2,8 و3,2 من عشر درجات.

الجدول رقم 04

موقع الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
درجات المؤشر	2,8	3,1	3,0	3,2	*	*	2,9
الترتيب العالمي	97	84	99	92	111	*	112
عدد الدول	159	163	180	180	*	*	186

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Transparency International, annual report, «divers numéros, du site: www.transparency.org

- جريدة صوت الأحرار، يومية إخبارية وطنية، عدد يوم 2012.06.09.

- (*) بيانات غير متاحة.

ويتأكد هذا الضعف في مستوى الشفافية من خلال تراجع الجزائر في الترتيب الدولي ضمن هذا المؤشر، حيث تراجع من المرتبة 97 من بين 159 دولة سنة 2005 إلى المرتبة 112 من بين 186 دولة سنة 2011. هذا رغم انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2003.10.31 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004.04.19. (فايزة ميمومي وخليفة موراد، 2009، ص 226). ثم أصدر المشرع الجزائري سنة 2006 قانون يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وترى مؤسسات مالية دولية أن ظاهرة الفساد والرشوة ازدادت مؤخرا بعد أن انطلقت المشاريع الكبرى الخاصة بالبنى التحتية، والتي رصدت لها أموالا طائلة. (وارث محمد، 2013، ص 99).

4.1.3- موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي: من المعطيات المحتواة في

الجدول رقم 05 يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ تتراوح قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية للجزائر بين 3,71 و3,96 خلال الفترة 2006-2012، وهي قيمة تتوسط قيمة هذا المؤشر التي تتراوح بين واحد وسبعة [1-7]،

✓ رغم شبه الاستقرار الذي عرفته قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية إلا أن الترتيب العالمي للجزائر حسب هذا المؤشر تراجع من المرتبة 77 من بين 125 دولة سنة 2006 إلى المرتبة 99 من بين 134 دولة سنة 2008 ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة سنة 2012.

✓ بالنظر إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر الإجمالي للتنافسية العالمي نلاحظ أن الجزائر تمكنت من الحصول على درجات أعلى ومن ثم على ترتيب أحسن في مؤشر "المتطلبات الأساسية"؛ حيث تراوح ترتيبها العالمي حسب هذا المؤشر الأخير بين 61 و89 خلال الفترة 2008-2012، كما أن قيمة هذا المؤشر تجاوزت الدرجة الرابعة طوال الفترة المذكورة.

✓ تعتبر الدرجات المحصل عليها في المؤشرين الفرعيين: "مؤشر معززات الكفاءة" ومؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي" ضعيفة؛ إذ لم يتجاوز المؤشر الأول قيمة 3,5 والمؤشر الثاني 3,0. وانعكس ذلك على الترتيب العالمي للجزائر وفق هذين المؤشرين.

✓ نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر خلال الفترة المدروسة سواء في المؤشر الإجمالي للتنافسية العالمي أو في المؤشرات الفرعية المكونة له. والملفت للانتباه أنه في سنة 2012 تحصلت الجزائر على الرتبة الأخيرة (144) - بعد كل من الموزنيق، وبوركينا فاسو، وتشاد، وأثيوبيا- في مؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي، والرتبة 136 من بين 144 دولة - بعد كل من الموزنيق، والبنين، وبوركينا فاسو، وأثيوبيا، ومالي- في مؤشر معززات الكفاءة.

الجدول رقم 05

موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2006-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان	المؤشرات	
3,72	3,96	3,96	3,95	3,71	3,9	3,9	قيمة المؤشر	المؤشر الإجمالي للتنافسية العالمي	
110	87	86	83	99	81	77	الترتيب عالميا		
144	142	139	133	134	131	125	عدد الدول		
4,2	4,4	4,3	4,4	4,5	*	*	قيمة المؤشر	المتطلبات الأساسية	المؤشرات الفرعية
89	75	80	61	61	*	*	الترتيب عالميا		
3,1	3,4	3,5	3,3	3,3	*	*	قيمة المؤشر	معززات الكفاءة	
136	122	107	117	113	*	*	الترتيب عالميا		
2,3	2,7	3,0	2,9	2,8	*	*	قيمة المؤشر	عوامل الابتكار والتقدم العلمي	
144	136	108	122	126	*	*	الترتيب عالميا		

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

- World Economic Forum, The global competitiveness report, divers numéros, du site: www.weforum.org.
- World Economic Forum, Etude de la compétitivité du monde arabe 2010, du site: www.weforum.org.
- (*) données non disponibles.

وتشير تقارير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس إلى التوزيع النسبي للعوامل المعيقة لممارسة أنشطة الأعمال، نلخص أهمها بالنسبة للجزائر في الجدول الموالي.

الجدول رقم 06

أهم معوقات ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2008-2012

2012	2011	2010	2009	2008	أهم المعوقات
% 15,7	% 19,2	% 21,1	% 23	% 20,6	الوصول إلى التمويل
% 20,5	% 18,4	% 16,4	% 20,1	% 18,2	عدم فعالية الإدارة العمومية
% 14	% 16	% 13,8	% 10,2	% 10,7	الرشوة
% 4,9	% 03,8	% 8,8	% 6,6	% 08,3	عدم استقرار السياسات العامة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

تؤكد معطيات الجدول رقم 06 تراجع القدرة التنافسية للجزائر في محيطها العالمي؛ ففي الوقت الذي تراجعت فيه الأهمية النسبية لمعوق الوصول إلى التمويل ومعوق عدم استقرار السياسات العامة من %20,6 إلى %15,7 ومن %08,3 إلى %04,9 بين سنتي 2008 و2012 على الترتيب، نجد ارتفاع الأهمية النسبية لمعوق عدم فعالية الإدارة العمومية ومعوق الرشوة من %18,2 إلى %20,5 ومن %10,7 إلى %14 بين السنتين المذكورتين على الترتيب.

كما سبق يمكن القول أن الوضع التنافسي للجزائر في تراجع مستمر مقارنة ببقية دول العالم. وهذا من خلال استقرار قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية العالمي الذي لم يبلغ الدرجة الرابعة منذ 2006 إلى 2012.

5.1.3- موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية: يشير رصيد مؤشر التنافسية العربية للجزائر المتضمن في الجدول رقم 07 إلى شبه استقرار بين 0,358 و0,367 خلال الفترة 2003-2012 باستثناء تقرير 2009 أين انخفض إلى 0,22. غير أن ترتيب الجزائر ضمن الدول التي شملها هذا التقرير لم يحافظ على استقراره بل

تراجع من المرتبة 13 من ضمن 19 دولة في تقرير 2003 إلى المرتبة 20 من ضمن 24 دولة في تقرير 2009 ثم إلى المرتبة 24 في تقرير 2012.

إن تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية يعود بالأساس إلى المؤشر الفرعي للتنافسية الحالية؛ إذ تراجع رصيد هذا الأخير من 0,43 إلى 0,39 بين تقرير 2003 و2012 على التوالي. هذا رغم التحسن الطفيف في المؤشر الفرعي للتنافسية الكامنة الذي انتقل رصيده من 0,30 إلى 0,36 بين سنتي 2003 و2009 على الترتيب ثم تراجع إلى 0,33 في تقرير 2012، لكنه يبقى في مستوى أحسن من رصيد تقرير 2003.

الجدول رقم 07

موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة 2003-2012

تقرير 2012	تقرير 2009	تقرير 2006	تقرير 2003	اليــــــــــــــــان	
0,36	0,22	0,358	0,367	رصيد مؤشر التنافسية العربية	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
24	20	18	13	الترتيب	
30	24	21	19	عدد الدول	
0,39	0,21	0,383	0,43	رصيد مؤشر التنافسية الحالية	المؤشران الفرعيان
0,33	0,36	0,292	0,30	رصيد مؤشر التنافسية الكامنة	
16	15	04	09	ترتيب تونس في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	
27	19	14	12	ترتيب المغرب في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقارير التنافسية العربية، أعداد مختلفة، من الموقع الإلكتروني www.ararb-api.org.

وبمقارنة ترتيب الجزائر، وفق المؤشر المذكور، مع كل من تونس والمغرب نجد ترتيب الجزائر يأتي بعد كل من الدولتين المذكورتين في جميع السنوات الواردة في الجدول رقم 07 أعلاه باستثناء سنة واحدة فقط (2012) وبالنسبة للمغرب فقط.

2.3. موقع الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

عرضنا أعلاه بعض المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار في الجزائر بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود مخاطر تهدد هذه الاستثمارات، وضمن هذا العنوان سنستعرض تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي شملت الجزائر وأتيحت لنا خلال فترة الدراسة المعنية في هذا البحث.

1.2.3- تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية: من الجدول

أدناه نلاحظ أن تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية مستقر في درجة مخاطرة منخفضة منذ سنة 2005 إلى سنة 2012، وهي المرتبة الثانية في سلم هذا المؤشر. وهذا برصيد يتراوح بين 70,8 و77,8 خلال الفترة المدروسة.

وإذا أخذنا تطور رصيد هذا المؤشر، نجده عرف شبه استقرار بين 76,8 و77,8 طيلة أربع سنوات (2005-2008) ثم تراجع إلى المجال] 72,0 - 70,8 [بين سنتي 2009-2012. أي تراجع بـ 5,3 نقطة بين سنة 2005 وسنة 2012، مما يعني احتمال ارتفاع درجة المخاطرة إذا استمر التراجع في رصيد هذا المؤشر.

الجدول رقم 08

تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال 2005-2012

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد	77,3	77,8	77,8	76,8	70,8	72,0	-	72,0
درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: قاعدة بيانات البنك الدولي، من الموقع الإلكتروني www.worldbank.org، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة، من الموقعين الإلكترونيين www.iaicg.org و www.dhaman.org.

2.2.3- تصنيف الجزائر في مؤشر اليورومني (Euro money) للمخاطر

القطرية: لقد صُنفت الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة وفقا لهذا المؤشر خلال الفترة المذكورة في الجدول رقم 09، كما أن رصيد المؤشر عرف تراجعاً طفيفاً بين سنتي 2005 و2012. وهذا بعدما تحسن سنة 2008 ليتجاوز 46 نقطة مئوية. أي أن رصيد هذا المؤشر في تحسن متواصل خلال الفترة 2005-2008. ولهذا فإن مناخ الاستثمار في الجزائر وفقاً لهذا المؤشر يتميز بارتفاع المخاطر واستقرارها طيلة السنوات الخمس الواردة في الجدول التالي.

الجدول رقم 09

تصنيف الجزائر في مؤشر اليورومني خلال الفترة 2005-2018 و2012

البيان	2005	2006	2007	2008	2012
الرصيد	41,80	45,97	45,97	46,89	40,01
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 01.

3.2.3- تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس (Cofas): إن تصنيف الجزائر

وفق هذا المؤشر شبيه بتصنيفها وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية المشار إليه

سابقا. إذ صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن آخر درجة من درجات الاستثمار (A4) مدة ثمان سنوات المدروسة، كما هو موضح في الجدول أدناه. غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة، بمعنى أنها في ذيل درجة الاستثمار وهي معرضة لاحتمال التراجع بدرجة فرعية واحدة فقط لتخرج من درجة الاستثمار (A) إلى درجة المضاربة (B)، الأمر الذي يحتم العمل أكثر من أجل الحصول على تصنيف أحسن وأنسب لدرجات الاستثمار الأولى (A1 وA2).

الجدول رقم 10

تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس خلال 2005-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	مستوى المؤشر
الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	درجة الاستثمار/المضاربة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 01.

4.2.3- تصنيف الجزائر في مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية: لقد

كان تصنيف الجزائر وفق هذا المؤشر موافقا للتصنيف الوارد في مؤشر اليورومني السالف الذكر من حيث درجة المخاطرة المرتفعة. إلا أنه في سنة 2010 تحسن مؤشر وكالة دان أند براد ستريت، حيث انتقل من المستوى DB5a بين سنتي 2005 و2009 إلى مستوى أحسن وهو DB5b سنة 2010 سمح للجزائر بتصنيفها ضمن درجة المخاطر شبه المرتفعة ثم درجة DB5c وهي درجة المخاطر المعتدلة سنة 2012.

الجدول رقم 11

تصنيف الجزائر في مؤشر دان أند براد ستريت خلال 2005-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
DB5c	-	DB5b	DB5a	DB5a	DB5a	DB5a	DB5a	مستوى المؤشر
معتدلة	معتدلة	شبه مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 01.

5.2.3- تصنيف الجزائر في مؤشر الانستيتسيونل انفستور للتقويم

القطري: ما يلاحظ على رصيد هذا المؤشر أنه في تحسن مستمر خلال الفترة 2004-2009، إذ انتقل من 40,2 نقطة مئوية سنة 2004 إلى 48,6 نقطة مئوية سنة 2006 ليبلغ 53,3 نقطة مئوية سنة 2009، الأمر الذي سمح بتصنيف الجزائر ضمن درجة المخاطرة المعتدلة. ورغم هذه الزيادة المتتالية، إلا أن درجة المخاطرة ما تزال مرتفعة تستدعي المزيد من العمل للمحافظة - على الأقل - على درجة المخاطرة المعتدلة التي تحصلت عليها الجزائر سنتا 2009 و2010 وتحسين رصيد المؤشر ومن ثم الانتقال إلى مستوى أقل مخاطرة عما هو عليه.

الجدول رقم 12

مؤشر المستثمر المؤسسي للجزائر خلال 2004-2010

2010	2009	2008	2006	2005	2004	البيان
-	53,3	51,9	48,9	47,5	40,2	الرصيد
معتدلة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 01.

4- خلاصة واستنتاجات

يعتبر مناخ الاستثمار في أي اقتصاد الإشارة الأولى والأساسية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المنفّرة لها. فالمنافسة للملائم لنشاط المؤسسات أمر أساسي ليس فقط لتجنيد الموارد الداخلية ولكن أيضا لجلب والاستعمال الفعال للاستثمارات الدولية^(2002, OCDE) وقد استعراضنا أهم مؤشرات قياس المناخ السالف الذكر الصادرة عن العديد من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية، وتصنيف الجزائر ضمنها خلال الفترة 2005-2012. وعمدنا إلى تقسيم هذه المؤشرات إلى صنفين هما:

- الصنف الأول ويخص المؤشرات التي تهتم بقياس الأوضاع الاقتصادية ومدى سهولة بيئة الأعمال فيها بالإضافة إلى مستوى التنافسية والشفافية السائدة في كل دولة.

- الصنف الثاني ويهتم بقياس مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها المشاريع الاستثمارية داخل كل دولة.

وبعد عرض هذه المؤشرات وموقع الجزائر في كل منها خلال الفترة المعنية بالدراسة (2005-2012)، توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ بخصوص المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية، فرغم وضعه المقبول في الفترة 2005-2008 إلا أن اتجاهه التراجعي بعد سنة 2008 يشير إلى هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية. خاصة وأن ثلث هذا المؤشر يعود بالأساس إلى أسعار صادرات المحروقات التي لا تتحكم فيها الدولة الجزائرية، بل هي خاضعة لتقلبات السوق العالمي.

✓ احتلت الجزائر في أغلب المؤشرات الاقتصادية لقياس مناخ الاستثمار، المذكورة في هذا البحث، مراتب متأخرة توحى بصعوبة بيئة الأعمال وانتشار

الفساد وضعف تنافسية الدولة الجزائرية عربيا ودوليا. خاصة مع التراجع المستمر في تنافسية الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر التنافسية العربية، بالإضافة إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمعوقين اثنين من معوقات ممارسة الأعمال وهما: عدم فعالية الإدارة العمومية، والرشوة. ذلك أن الفساد يؤدي إلى الأضرار بالاقتصاد والبيئة وبإمكانه أن يتسبب في إبطاء التنمية بل وتراجعها في الدول النامية، لكونه يحول الموارد ويصد المعونة الدولية والاستثمار الأجنبي والداخلي وفي حالات قصوى تنداعى أركان القانون والنظام من جراء عدم إنفاذ القوانين والأنظمة." (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، 1998، ص 9).

✓ بخصوص المؤشرات المتعلقة بقياس المخاطر القطرية نجد الجزائر مصنفة خلال الفترة المدروسة (2005-2012) ضمن درجة المخاطر المنخفضة أو في مؤخرة درجة الاستثمار في مؤشرين اثنين، وفي درجة المخاطر المرتفعة في أغلب سنوات الدراسة في ثلاث مؤشرات. وهذا يشير إلى أن مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات المنجزة في الجزائر مرتفع أو على الأقل أن بيئة الأعمال الجزائرية غير مريحة من المخاطر. الأمر الذي دفع بالسلطة الجزائرية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات تستهدف تحسين الشروط العامة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية" (ANIMA investment Network, 2013, p 20).

قائمة المراجع

الرسائل الجامعية

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

- فضيل فارس، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

التقارير

- الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي: التعليم، 2013.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، 2008، الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك، نوفمبر 1998.

المجلات والنشرية

- فايزة ميمومي وخليفة موراد، السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة الفساد، في مجلة: الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2009.
- وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، في مجلة: دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2013.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثلاثون، الفصل الرابع 2012.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، سلسلة جسر التنمية، العدد 75، 2008، الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات قياس الفساد الإداري، الكويت، 2008، الكويت.

Etudes

- ANIMA investment Network, Les pays émergents investissent la Méditerranée, étude N°65, 2013.
- OCDE, Detailed Benchmark, Definition of foreign direct investment, 2^{ème} edition, Paris, 1992.
- OCDE, L'investissement direct étranger au service de développement, Paris, 2002.

Rapports

- Banque d'Algérie, Rapports Evolution économiques et monétaires en Algérie, divers numéros.
- Banque Mondiale, Une évaluation des climats des investissements, Rapport N°xxxx, 2005.
- Transparency International, annual report, divers numéros.
- UNCTAD, World investment report 1997, Transnational corporations, Market structure and competition policy, New York and Geneva, 1997.

- World Bank, World development report 1996 from plan to market, Washington, D.C : Oxford university press, September 1996.
- World Economic Forum, Etude de la compétitivité du monde arabe 2010.
- World Economic Forum, The global competitiveness report, divers numéros.